

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة السلطنة أمام مؤتمر
الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
قطر ١٢-١٩ أبريل ٢٠١٥م

معالي رئيس المؤتمر،،،

إنه لمن دواعي السرور مشاركة المجتمع الدولي في اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ويسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة على الدعوة الكريمة التي تلقتها سلطنة عمان للمشاركة في هذا المؤتمر، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى دولة قطر الشقيقة حكومة وشعباً على هذه الاستضافة الكريمة، مثنين سعيها لتوفير أفضل الوسائل والإمكانات لنجاح أعمال المؤتمر، وأهنئ معاليكم على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر، آملاً أن تسهم إدارتكم الحكيمة وخبرتكم المعهودة في الوصول إلى الأهداف المرجوة .

كما نشيد بالدور المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التحضير لعقد مثل هذه المؤتمرات وإعداد وثائقها ومتابعة نتائجها فالشكر لهم على هذه الجهود .

معالي الرئيس ،،،

إن أهمية مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تنبع من شموليتها وعالميتها وما يطرح فيها من موضوعات وأفكار تسهم في رسم سياسات منع الجريمة ووضع المعايير الدولية في مجال العدالة الجنائية، وما تخرج به من توصيات ومبادئ توجيهية تساعد المجتمع الدولي على التصدي للجريمة أشكالها وأنواعها كافة، ويرحب وفد بلادي بانعقاد المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والذي يأتي تحت شعار " إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جداول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور " ليكمل عقد مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية خلال ستين عاماً مضت .

معالي الرئيس ،،،

إن حكومة بلادي تبدي اهتماماً بالغاً بمؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لما توفره هذه المؤتمرات من فرصة مناسبة لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة وتسييط الضوء على التجارب الناجحة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بغية تعزيز سيادة القانون ودعم التنمية المستدامة في العالم .

وسلطنة عمان من منطلق اهتمامها ومشاركتها للمجتمع الدولي في هذا الجانب فقد شاركت في عدة مؤتمرات للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية كان آخرها المؤتمر الثاني عشر المنعقد في مدينة السلفادور بالبرازيل في إبريل من العام ٢٠١٠م، والذي خرج بنتائج مهمة ساعدت الدول على إعداد وتنفيذ برامجها وسياساتها الوطنية الخاصة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية .

معالي الرئيس ،،،

إن سلطنة عمان تؤكد على الأهمية المحورية لنظام منع الجريمة و العدالة الجنائية في سيادة القانون و إن إرساء نظام عدالة جنائية

ناجع وفعال ويراعي الجوانب الإنسانية ويتسم بالكفاءة له تأثيره الإيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، لذا جاء النظام الأساسي للدولة وقرر الأصول التي يقوم عليها نظام العدالة الجنائية، مؤكداً على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، وراعى التوازن بين متطلبات صون الحريات العامة وحقوق الانسان ومقتضيات ضمان المحافظة على النظام ومنع الجريمة، كما أكد النظام الأساسي للدولة على مفهوم دولة القانون والمؤسسات والتي من مبادئها وجود سلطة قضائية مستقلة مع السلطين التنفيذية والتشريعية .

كما قامت سلطنة عمان بإصدار العديد من القوانين والتشريعات لأجل تدعيم نظام العدالة الجنائية منها قانون السلطة القضائية وقانون الجزاء العماني، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون الادعاء العام، وقانون غسل الأموال، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون مكافحة الإتجار بالبشر، وذلك بالاستعانة بأحدث التشريعات الدولية وبالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة والمعايير الدولية ذات العلاقة .

معالي الرئيس ،،،

مما لا شك فيه بأن سيادة القانون والسلم والأمن في العالم يؤدي إلى التنمية المستدامة ، لذا تدرك حكومة بلادي أهمية التعاون الدولي في مكافحة الجريمة وما سيحققه هذا التعاون من نتائج تنعكس بالإيجاب على الأمن والسلم الدوليين، فهي تبذل جهوداً كبيرة في سبيل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة بوسائل وروابط تقوم على أسس الاحترام المتبادل وتوثيق عرى الصداقة والتعاون وتذليل العقبات للوصول إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والفساد والجريمة المنظمة وغسل الأموال والاتجار بالبشر والتمييز العنصري وجرائم الحاسب الآلي وغيرها من أنماط وصور الجريمة .

ومن هذا المنطلق فقد انضمت سلطنة عمان إلى العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الجريمة منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي مجال مكافحة الإرهاب فقد انضمت السلطنة إلى ثلاث عشرة اتفاقية

دولية وإقليمية لمكافحة الإرهاب الدولي، وتتابع باهتمام اجتماعات الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى انضمامها إلى الاتفاقيات الإقليمية في إطار جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما أبرمت السلطنة الكثير من اتفاقيات التعاون الثنائية مع مختلف دول العالم بهدف تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة بأنواعها كافة .

معالي الرئيس ،،،

إن هذا المؤتمر سيكون ثرياً بما سي طرح فيه من مناقشات وتجارب وأفكار، وسوف يكرس بإذن الله تعالى إجراءات فاعلة لمكافحة الجريمة وبسط العدالة الجنائية، وبما يعزز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ودعم التنمية المستدامة، كما سيؤسس لنشر ثقافة عالمية تعنى بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة ووضع المعايير والقواعد التي تستوعب الأشكال المستجدة للجريمة، وسيكون له أثر في صياغة مستقبل منع الجريمة والعدالة الجنائية، وسوف يكون مصدر ثراء فكري بما سيتوصل إليه من توصيات، وما سيخرج به من نتائج وقرارات .

وبعد هذا كله فإن النجاح في التصدي للجريمة يستلزم تضافر الجهود جميعها في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل، وسلطنة عمان تمضي بخطى ثابتة ويقين تام لمنع الجريمة وترسيخ مبدأ سيادة القانون، متمثلة النهج السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم في إرساء مبادئ العدل والمساواة والديمقراطية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان .

والسلام عليكم ،،،